



تقرير عن ندوة

" تيسير الحصول علي التمويل : التنسيق بين الأطراف المعنية "

2010

مقدمة:

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في إقتصاديات الدول المتقدمة، وقد تنبّهت الدول النامية ومنها مصر إلى أهمية هذا الدور فأولتها المزيد من الإهتمام والرعاية. ويمثل تيسير الحصول علي التمويل والتنسيق بين الأطراف المعنية حلقة أساسية في منظومة تفعيل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو المساهمة في زيادة الدخل القومي الإجمالي. وقد تم تقسيم الندوة الي جلستين رئيسيتين حيث الجلسة الافتتاحية - الأولى والمبادرات المؤسسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة اما الجلسة الثانية فتناولت مناقشات مفتوحة بين الأطراف المعنية. وقد بدأت الجلسة الافتتاحية بكلمة للدكتورة/ هالة السعيد المدير التنفيذي للمعهد المصرفي المصري حيث عرض لأهمية دور المعهد في تقديم العون الفني والخدمات غير التمويلية المتعددة بهدف التطوير المؤسسي وانشأ وحدات بالبنوك لإقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة بإستخدام أفضل الممارسات. كما أفادت الي مبادرة البنك المركزي المصري والمعهد المصرفي في تنفيذ الحصر الشامل لتلك المنشآت وإرساء قاعدة من البيانات يمكن بمقتضاها وضع إستراتيجية وسياسات وبرامج متناغمة ومتكاملة بين تلك المشروعات والمشروعات الكبرى منوطة بدفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية بمصر أسوة بالتجارب الناجحة في الكثير من دول العالم. وقد أفادت الأستاذة/ لبنى هلال وكيل محافظ البنك المركزي الي قرارات البنك في مطلع عام 2009 والمتمثلة في المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح المصرفي والتي تستهدف رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر المصرفية وذلك من خلال ثلاثة ركائز أساسية وهي تطبيق مقررات (بازل 2) في البنوك المصرية والتي تهدف إلى إرساء قواعد دولية منظمة للجهاز المصرفي بالإضافة الي تحفيز البنوك على تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المشروعات من دور حيوي في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل وكذا تطبيق قواعد الحوكمة في الجهاز المصرفي. وافادت الأستاذة/ يمنى مصطفى - المدير الإقليمي لـ FSVC لثمره التعاون مع المعهد المصرفي المصري في تخريج الدفعة الأولى لشهادة "SME Banking Certificate" والتي شارك فيها 11 متدرباً يمثلون خمس بنوك متنوعة. ونظراً لنجاح تلك التجربة وطلب البنوك لتكرار ذلك البرنامج فسيتم تنفيذ الدورة الثانية في منتصف عام 2010. كما اضافت أ/ ليلي العطيبي مدير وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور وانشطة الوحدة في تقديم الدعم الفني والخدمات غير التمويلية للبنوك وكذا المنشآت الصغيرة والمتوسطة رغبة في دعم التطوير المؤسسي وزيادة الوعي بأهمية تلك المشروعات في خطط التنمية المستدامة.

أهداف الندوة : ركزت الندوة في أهدافها على تحقيق النقاط التالية:

- التعرف بالدور الرائد للمعهد المصرفي المصري في تقديم الخدمات غير التمويلية للبناء المؤسسى لدى البنوك واصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على أليات البنك المركزي المصري فى دعم وتنمية الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- أهمية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تعظيم الناتج القومي ومنظومة التنمية المستدامة.
- عرض للبرامج والخدمات التمويلية المتاحة لدى المؤسسات التمويلية المتعددة.
- أسس تفعيل دور المؤسسات المصرفية فى إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد أهم المعوقات ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى التعرف والحصول على خدمات الإقراض الملائم لطبيعة تطوير وتنمية تلك المنشآت.

أهم النقاط التى تناولتها الندوة:

- الإهتمام المتزايد من جانب الدولة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يرجع فى الغالب إلى ما تملكه مثل هذه المشروعات عندما تتوفر لها ظروف النجاح من تحقيق مزايا اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة، لعل منها قدرتها على امتصاص أكبر قدر من العمالة وحاجتها إلى رأس مال صغير يتناسب مع قدرة الإقتصاد المصري.
- قرارات وإجراءات البنك المركزى المصرى والنشاط المتميز للمعهد المصرفى المصرى نحو الإهتمام بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإدارات الإقراض بالمؤسسات المصرفية وإختيارعام 2010 لتنمية وتشجيع الإقراض لتلك المشروعات.
- الدور الحيوى لوحددة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفى المصرى فى تقديم منظومة متكاملة للدعم المؤسسى للبنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لما يمثله الجانبان من أهمية العمل التشاركى فى دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية (شركاء فى التنمية).
- العلاقة القائمة فى مصر الآن بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة هي علاقة تنافسية وليست تكاملية كالنموذج المتبع فى الأسواق الناجحة، حيث اثبتت التجارب الناجحة وجود علاقات عنقودية بين الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة.

- أثبتت الدراسات ان 75% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتمد علي التمويل الذاتي، وبالتالي بات من الضروري تفعيل دور المؤسسات التمويلية في دعم تلك المشروعات وتغيير مفهوم العمل العائلي الي إدارة الأعمال.
- أهمية تطوير خطة الدعم المؤسسى والفنى لمؤسسات التمويل والإستعانة بالتجارب الدولية الناجحة والخبراء الدوليين المتميزين فى تقديم برامج تدريبية وندوات معتمدة ومميزة.
- إيجاد حافز للمؤسسات المالية لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع أهمية وجود صناديق ضمان (Guarantee Funds) تديرها منظمات قطاع الأعمال والجمعيات الأهلية.
- ضرورة إعداد دليل يساعد الشركات الصغيرة علي تقديم الأوراق والمستندات المطلوبة من قبل المؤسسات المالية ، وزيادة الوعي بمؤسسات التمويل والخدمات التمويلية المتعددة والمتاحة.
- الوصول إلي تعريف موحد للمشروعات المتناهية الصغروالصغيرة والمتوسطة بما يتواءم والبيئة الاقتصادية والإجتماعية المصرية.
- الإتفاق علي أن المشروع الناجح يستطيع سداد الفائدة التجارية المطلوبة وبالتالي فإن الفائدة المدعمة تحدث خلل في السوق المصرفي، كما يجب تجنب التنافسية الداخلية في أسعار الفائدة والتركيز في التنافس علي جودة الخدمات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- أهمية إستكشاف المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء من النواحي التمويلية، المؤسسية التشريعية، الفنية أوالتسويقية.
- تفعيل مبادرة المؤسسات المصرفية فى تشجيع وجذب العملاء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اللقاءات الدورية وتبسيط الإجراءات حيث تمثل تلك المشروعات عصب التنمية الإقتصادية فى الدول المتقدمة والنامية.
- الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل جنوب أفريقيا، الهند وماليزيا وتفعيل دور المعهد المصرفى المصرى فى الربط بين المؤسسات التمويلية وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة متضمنة الجوانب التمويلية وغير التمويلية.

- الربط Linkages بين إحتياجات المشروعات الكبيرة وتقديمها من خلال الصناعات المغذية لها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً للمواصفات ومتطلبات الأسواق العالمية.
- ضرورة الإهتمام بالخدمات غير التمويلية لما لها أكبر الأثر في ضمان نجاح تلك المشروعات دون الإكتفاء بتوفير مصادر الإقراض وتجاهل أهمية التدريب وعناصر الإدارة والتسويق ووضع الأهداف الإستراتيجية وخطط العمل.
- التجربة الناجحة للبنك الأهلى فى التوسع لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجذب العديد من الموارد المالية والمقدمة من المؤسسات التمويلية الدولية بأسعار فائدة متميزة لضخها فى منظومة التنمية الشاملة لمجمل القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية بتكلفة إقراض تتناسب وطبيعة تلك المشروعات ودرجة المخاطرة.
- الدور الرئيسى الذى يقوم به المعهد المصرفى المصرى فى الإعداد لبناء قاعدة بيانات واقعية وطموحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تنفيذ الحصر الشامل لتلك المشروعات على المستوى القومى والتي تساهم بفاعلية فى توفير تلك البيانات للقطاع المصرفى ورسم السياسات المستقبلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- أشاد بنك مصر بالدور المحورى للمعهد المصرفى المصرى نحو رفع الكفاءة المؤسسية للقطاع المصرفى من خلال تنفيذ العديد من الدراسات والدعم الفنى والتدريب إلى جانب الإرتقاء بالفكر والقدرات المؤسسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتتواءم ومستجدات البرامج القومية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- ترويج بورصة النيل لمفهومها الحديث نحو تبسيط ومرونة إجراءات الإقراض وإنخفاض تكلفة القيد والتداول للشركات المتوسطة والصغيرة بالإضافة إلى الإعفاءات الجديدة والمتمثلة فى بعض شروط الإفصاح والتي لا تخل بسلامة الإقراض والمساعدة الفاعلة لتأهيل الشركات فى عملية القيد وطرح الأسهم.
- الدور الإيجابى لبنك باركليز من خلال إستراتيجيته الطموحة كشريك فى نجاح إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإستخدام فروعه المنتشرة إفريقياً وعالمياً فى دعم تلك المشروعات وضمان نجاحها بتوفير الخدمات التمويلية وغير التمويلية.
- أفادت جمعية شباب رجال الاعمال بدور البنك المركزى والمعهد المصرفى المصرى فى تنشيط حركة ومساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى منظومة التنمية المستدامة مع أهمية التركيز على وضع آليات وخطط عمل تخدم الإسراع فى تنفيذ ونجاح تلك المشروعات.

- إتضح من النقاش أن مشكلة الإقراض لا تتمثل بالضرورة فى إرتفاع اسعار الفائدة بقدر أهمية توفيرالإدارة الجيدة للمشروع ووضع أسس علمية وعملية لتكلفة القرض وتطوير أداء المؤسسات المالية للعمل كشريك مع تلك المشروعات.
- افاد ممثلي المشروعات الصغيرة والمتوسطة الي كثرة الضمانات لدي البنوك للحصول علي القروض المناسبة لتطوير تلك المنشآت ومدى إمكانية تقليل تلك الضمانات بالإضافة الي كثرة المستندات والإجراءات المطلوبة وكيفية إختصارها والإسراع في انهاء إجراءات الحصول علي قرض.

التوصيات (دور المعهد / الوحدة):

- الإهتمام والتركيز على نجاح وجودة تنفيذ الحصر الشامل لجمع البيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة متضمنة المعايير الأساسية لجودة البيان والتي تمثل نواة محورية تساعد المخططين ومتخذى القرار فى وضع إستراتيجية وسياسات متكاملة للنهوض بذلك القطاع الحيوى، وتوفير وتحديث تلك البيانات بصورة دورية للقطاع المصرفي.
- تنفيذ مجموعة من حلقات النقاش من خلال وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفى بهدف التعرف عن كثر وترتيب أولويات حل مشكلات الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (إجراءات، سياسات، تشريعات، تدريب، إعلام) وتعميق الفكر التشاركى بين المؤسسات التمويلية والعملاء من خلال تقديم المعهد المصرفى للعون الفنى والتدريب للخدمات التمويلية وغير التمويلية.
- تقوم الوحدة بعمل مصفوفة تعكس طبيعة العملاء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً للنشاط والمعايير المتعارف عليها حتى يمكن توفير وترويج البرامج الإقراضية التى تتواءم مع طبيعة تلك الأنشطة من حيث الجوانب الإستثمارية والإنتاجية والتسويقية والإدارية.
- الإستفادة من مبادرة الإجراءات الطموحة للبنك المركزى فى تشجيع المزيد من البنوك فى توفير برامج إقراضية تخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على المشروعات الموجهة للتصدير وتقديم الخدمات غير التمويلية للبنوك وتلك المشروعات.
- فتح قنوات للإتصال الفعال بين وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفى وتلك المشروعات من خلال مصادر متعددة مثل برنامج تحديث الصناعة - مركز تدريب التجارة الخارجية - الغرف التجارية - جمعيات رجال الأعمال حيث سيتم وضع خطة عمل لها تهدف الي زيادة نسبة الإقراض لتلك المشروعات.
- عمل دراسة متعمقة للتجارب الناجحة بالدول النامية والمتقدمة لمساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الإقتصاد القومى وإمكانية تطويعها لخدمة البيئة المصرية.

-
- الترويج لبرنامج "دليل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتعامل مع البنوك" من خلال جمعيات رجال الأعمال ومركز تدريب التجارة الخارجية والتجمعات الزراعية والصناعية.
 - أختتم فعاليات الندوة بأهمية التواصل بين الجهاز المصرفي وجميع الأطراف المعنية بتطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كقاعدة اساسية تتصل بالمشروعات الكبرى في منظومة وبرامج التنمية المستدامة.